



الجمهورية التونسية
وزارة العدل
المعهد الأعلى للقضاء



دورة دراسية بمقر المعهد الأعلى للقضاء

حول دور القاضي في التنمية والإستثمار في ظل القانون

عدد 71 لسنة 2019 المتعلق بالإستثمار

وقانون تحفيز الإستثمار وتحسين مناخ الأعمال

06 مارس 2020

فض نزاعات الاستثمار

من خلال القانون عدد 71

لسنة 2016 المؤرخ في 30

سبتمبر 2016

بديع بن عباس

مستشار بمحكمة التعقيب



المقدمة



التنمية الاقتصادية بحاجة إلى مناخ ملائم يساعد على نموها
وطمأنة المستثمرين.

-لا يتأتى ذلك إلا في ظل نظام قانوني متطور يحرسه **قضاء**
نزيه مستقل وعلى درجة عالية من المهنية والحرفية.

-ضرورة إشاعة مناخ من الشفافية في التعامل مع المستثمرين
*سواء كانوا أجانب أم محليين وبتّ الطمأنينة لديهم عبر رصد
المؤشرات السلبية وتوفير طرق فضلى فض النزاعات
الاستثمارية.

صدور عدة تشريعات في علاقة بالاستثمار

طرق فض النزاعات الاستثمارية في القانون التونسي يبدو من

قراءة الفصل 30 من قانون 27 نوفمبر 2015 المتعلق بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام **والفصول 23 و 24 من قانون الاستثمار** المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 أن المشرع التونسي تبني المشرع التونسي في فض النزاعات الاستثمارية نظاما مرنا وميز **بين النزاعات مع الدولة والنزاعات مع الأشخاص**. وأعطى في الأولى الأولوية **للمصالحة** وفي صورة التخلي عن المصالحة للمستثمر عموما اللجوء **للتحكيم أو للمحاكم التونسية**، أما المستثمر التونسي فليس له اللجوء إلى التحكيم إلا في النزاعات ذات الصبغة الدولية. أما في النزاعات بين المستثمرين الخواص فإن المحاكم التونسية هي المختصة ما لم يوجد اتفاق مخالف.

وتطرح النزاعات الاستثمارية تساؤلات حول طرف فض النزاعات فيها؟

الجزء الأول: تفضيل (إعلاء) الطرق البديلة

فرع أول: تمييز المصالحة

فرع ثان: تمكين اللجوء للتحكيم

الجزء الثاني: تخصيص (إعطاء) مكانة ثانوية لقضاء الدولة

فرع أول: التخوفات

فرع ثان: الممارسات الفضلى

**الفصل 23 - يسوّى كل نزاع يطرأ بين الدولة التونسية والمستثمر
بمناسبة تأويل أو تطبيق أحكام هذا القانون وفق إجراءات المصالحة
إلا إذا تخطى أحد الأطراف كتابيا.**

للأطراف حرية الاتفاق على الإجراءات والقواعد التي تحكم
المصالحة.

وفي غياب ذلك، يطبق نظام المصالحة للجنة الأمم المتحدة للقانون
التجاري الدولي.

عندما يبرم الأطراف عقد صلح يقوم هذا الصلح مقام القانون بينهم
ويوفون به مع تمام الأمانة وفي أقرب الآجال.

• الفصل 24 - عند تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الدولة التونسية والمستثمر الأجنبي بالمصالحة، يمكن اللجوء إلى التحكيم بمقتضى اتفاقية خصوصية بين الطرفين.

وعند تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الدولة التونسية والمستثمر التونسي بالمصالحة، وكانت له موضوعيًا صبغة دولية، يمكن للأطراف عرضه على التحكيم بمقتضى اتفاقية تحكيم، وتخضع عندئذ إجراءات التحكيم لأحكام مجلة التحكيم.

وفيما عدا ذلك، تختص المحاكم التونسية بالنظر في النزاع.

● الفصل 25 - يحمل القيام أمام إحدى الهيئات
التحكيمية أو القضائية على أنه تنازل نهائي عن كل
قيام لاحق أمام أي هيئة تحكيمية أو قضائية أخرى.

الخاتمة

- وصفوة القول فإن طمأنة المستثمر الأجنبي وجذبه إلى ميادين العمل والبناء يتطلب إيجاد القاضي المتخصص والمنفتح على المحيط الخارجي والمطلع على التجارب المقارنة. وعلى الدولة أن تدرك أنه لا استثمار ما لم تكن هناك ضمانات قضائية واضحة من خلال قاض مختص، عادل، مستقل، ملم بالقانون الداخلي، مطلع على القانون الأجنبي وأحكام القضاء المقارن، يكون فاعلا في خلق مناخ يسوده الاطمئنان والثقة بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والأمن القانوني ويساهم في دفع التنمية والتشجيع على الاستثمار.

شكرا

على حسن الإصغاء

الإستثمار في الملكية الصناعية

حاتم بن جماعة
مستشار بمحكمة التعقيب



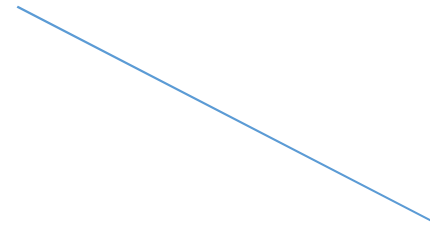
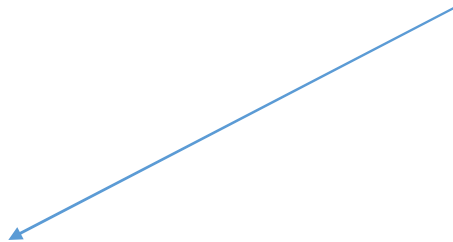
الحقوق الفكرية



حق الملكية الأدبية والفنية



حق الملكية الصناعية



الحق على الشارات المميزة

الحق في الإبتكارات الجديدة



الشارات المميزة للمنتجات
(العلامة)

الشارات المميزة للمنشآت
(الإسم التجاري)

الإبتكارات الجديدة من
حيث الشكل

الإبتكارات الجديدة من
حيث الأصل

المقدمة

• تنقسم أصول الشركة إلى فئتين:

أصول مادية تشمل المباني والآلات والسندات المالية والبنى التحتية.

أصول غير مادية تجمع بين رأس المال البشري وخاصة حقوق الملكية الصناعية.

تمنح حقوق الملكية الصناعية حقا استثنائيا أو احتكاريا له قيمة مادية يمكن الاتجار

به في الأسواق.

المقدمة

• الملكية الصناعية تمثل أداة قوية وهامة للغاية؛ هي التطبيق التجاري للإبتكار.

• أهميتها في أن لها علاقة بمجالات الاستثمار المختلفة. جميع الاستثمارات بميادينها

المختلفة تحتوي على شكل أو أكثر من أشكال حقوق الملكية الصناعية.

← مثال: صناعات الأدوية تحتوي على براءات اختراع و أسرار تجارية

وتحتوي أيضا على علامات تجارية.

هناك نوع من الارتباط بين مفهوم الملكية الصناعية ومفهوم الاستثمار

■ لتحفيز الإستثمار لا بد من سن قوانين خاصة لحماية الملكية الصناعية.

■ ليس فقط القانون هو الذي يهم المستثمر وإنما أيضاً مدى تطبيقه والتقيّد به.

↔ التنزيل القضائي للحماية التشريعية للملكية الصناعية تعتبره المنظمة

العالمية للملكية الفكرية شكل من أشكال الاستثمار.

إذا كانت هناك قوانين جيدة لكنه لا يوجد تطبيق فعّال لها فإن المستثمر لن يقوم

بالاستثمار بتلك الدولة.

١- تشريع الملكية الصناعية مُحدّد للإستثمار

٢- قضاء الملكية الصناعية مُدعم للإستثمار

أ-تشریع الملكية الصناعية مُحدّد للإستثمار

- النقطة الأولى تبحث في أهمية الإستثمار في الملكية الصناعية باعتبارها إجابة على إشكالية؛
لماذا الإستثمار في الملكية الصناعية؟ (أ).

- النقطة الثانية تتعلق بأثر الحماية التشريعية للملكية الصناعية على مناخ الإستثمار، باعتبارها
هي الأخرى جواب على إشكالية؛
لماذا حماية الملكية الصناعية؟ (ب).

أ- لماذا الإستثمار في الملكية الصناعية؟

بعبارة أخرى ؛ هل أن الملكية الصناعية تستحق الاستثمار؟

ن يشتري مستهلكا هاتفا ذكيا جديدا. فما الذي يدفع ثمنه بالضبط؟

يتكوّن الهاتف من أجزاء ومكونات عديدة مصنعة، يدفع المستهلك تلك التكاليف وأيضا أجور العملة، و ثمن خدمات أخرى مثل النقل وتجارة التجزئة في متجر أو على الإنترنت.

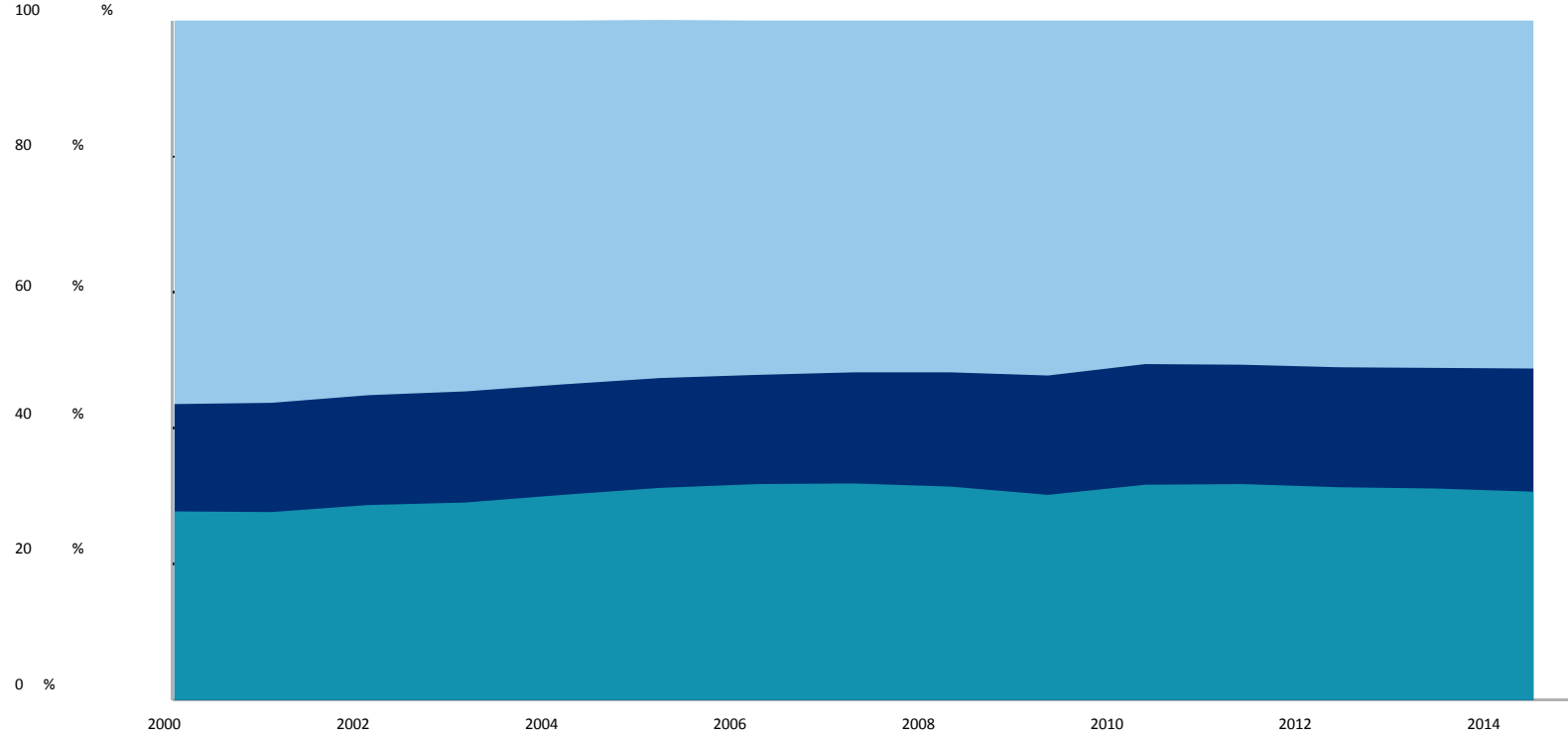
ولكن الجزء الأهم هو ما يدفعه لقاء رأس المال غير الملموس، أي

التكنولوجيا التي تشغل الهاتف الذكي وتصميمه واختراعه وعلامته التجارية.

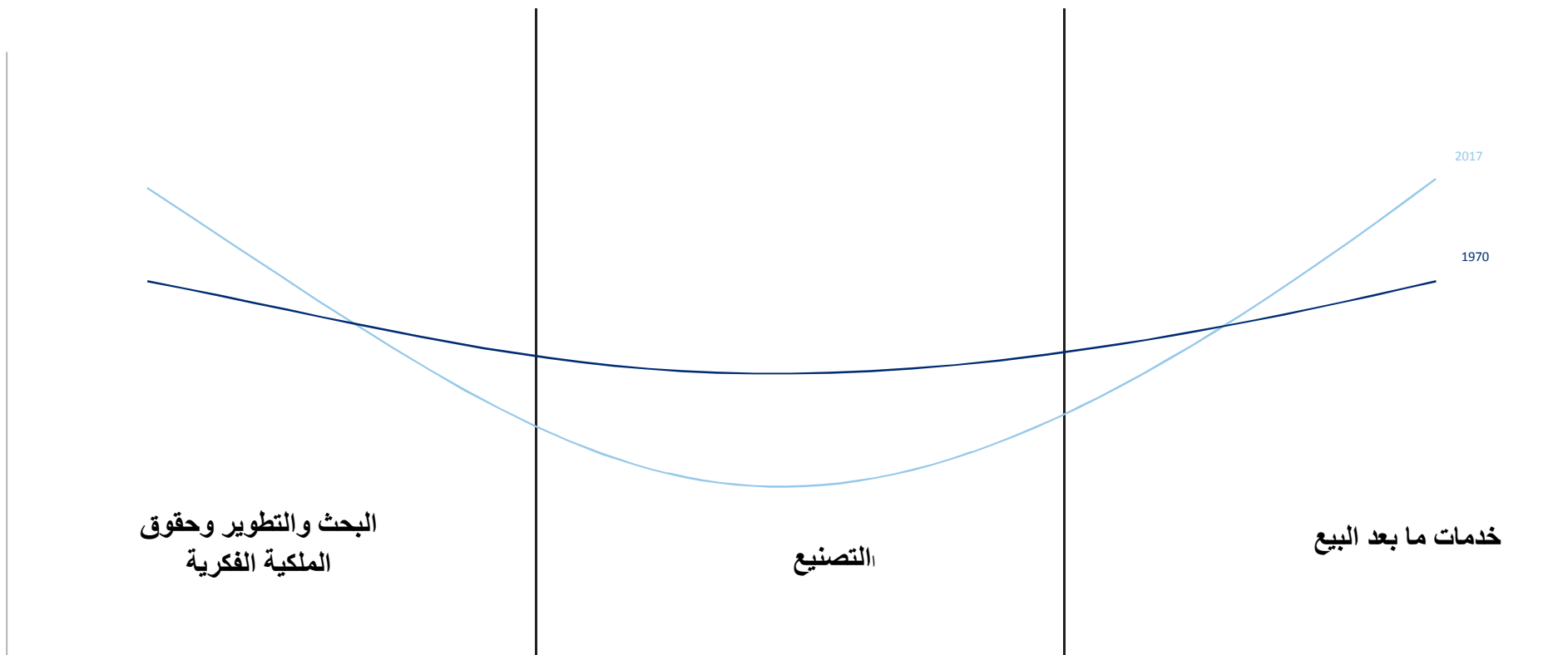
٦ السؤال هو: ما هي النسبة التي تُمثلها الملكية الصناعية
من القيمة الإجمالية للمنتجات المصنعة والمباعة؟

٦ أي ما هو حجم عائدات الإستثمار في الملكية الصناعية؟

النسبة المئوية للملكية الصناعية من القيمة الإجمالية لجميع المنتجات المصنعة والمباعة في العالم



عمال
رأس مال ملموس
رأس مال غير ملموس



• منحنى الابتسامة: يُظهر منحنى الابتسامة الأهمية المتزايدة لرأس المال غير الملموس من الإختراعات وقيمة العلامات التجارية والنماذج والرسوم الصناعية.

← أصبحت تكتسي أهمية حاسمة في الأسواق النشطة تنافسياً.

← تستثمر الشركات باستمرار في رأس المال غير الملموس لتبقى متفوقة على منافسيها.

• نعيش اليوم في عالم يتميز باقتصاد عالمي مبنى على إنتاج المعلومات. أصبحت المعرفة من الأصول القيّمة في المعاملات التجارية، **بل يمكن القول أنه لا يوجد شيء أكثر قيمة من الناحية التجارية من الملكية الصناعية.**

• قبل بضع سنوات كان لدى جيف بيزوس فكرة. كانت تلك الفكرة هي الملكية الصناعية، وقد أصبحت علامته التجارية لوحدها في الوقت الحاضر "أمازون" AMAZON تساوي في قيمتها عشرات المليارات من الدولارات.

أ- تشريع الملكية الصناعية مُحدّد للإستثمار

أ- لماذا الإستثمار في الملكية الصناعية؟

ب- أثر حماية الملكية الصناعية على الإستثمار؟

1- حماية حقوق الملكية الصناعية تضمن مناخ ملائم للإستثمار

2- حماية حقوق الملكية الصناعية تؤثر في شكل الاستثمار

ب-أثر حماية الملكية الصناعية على الإستثمار؟

1-حماية حقوق الملكية الصناعية تضمن مناخ ملائم للإستثمار

• تعد الحماية شرطا لازما لتشجيع الإبداع؛ الأب الشرعي للتقدم والتنمية.

فرانكلين روزفلت: " نظام حماية الملكية الصناعية هو الوقود الذي يشعل نار الإبداع". بمعنى أن التقدم الوطني يظل مرهونا بتوفر نظام حمائي قوي يضمن لرأس المال المناخ الملائم المشجع على الاستثمار في الإبداع لثقته في أنه قادر على أن يسترد استثماره من خلال الاستغلال التجاري.

الحماية إذن هي البيئة التي تستقطب الاستثمار وتجذب التقنية.

الشركات لن تستثمر في البحث والتطوير في بيئة لا تحمي حقوقها الصناعية.

ب-أثر حماية الملكية الصناعية على الإستثمار؟

1-حماية حقوق الملكية الصناعية تضمن مناخ ملائم للإستثمار

- ما نسبته 80% من القيمة السوقية للشركات الأميركية مثلاً يأتي على هيئة أصول غير ملموسة، مثل العلامات التجارية وبراءات الإختراع.

- من بين الأرباح المكتسبة خارجياً للشركات الأميركية، تشكّل نسبة الأرباح المحققة بسبب الملكية الصناعية أكثر من 65%..

ب-أثر حماية الملكية الصناعية على الإستثمار؟

1-حماية حقوق الملكية الصناعية تضمن مناخ ملائم للإستثمار

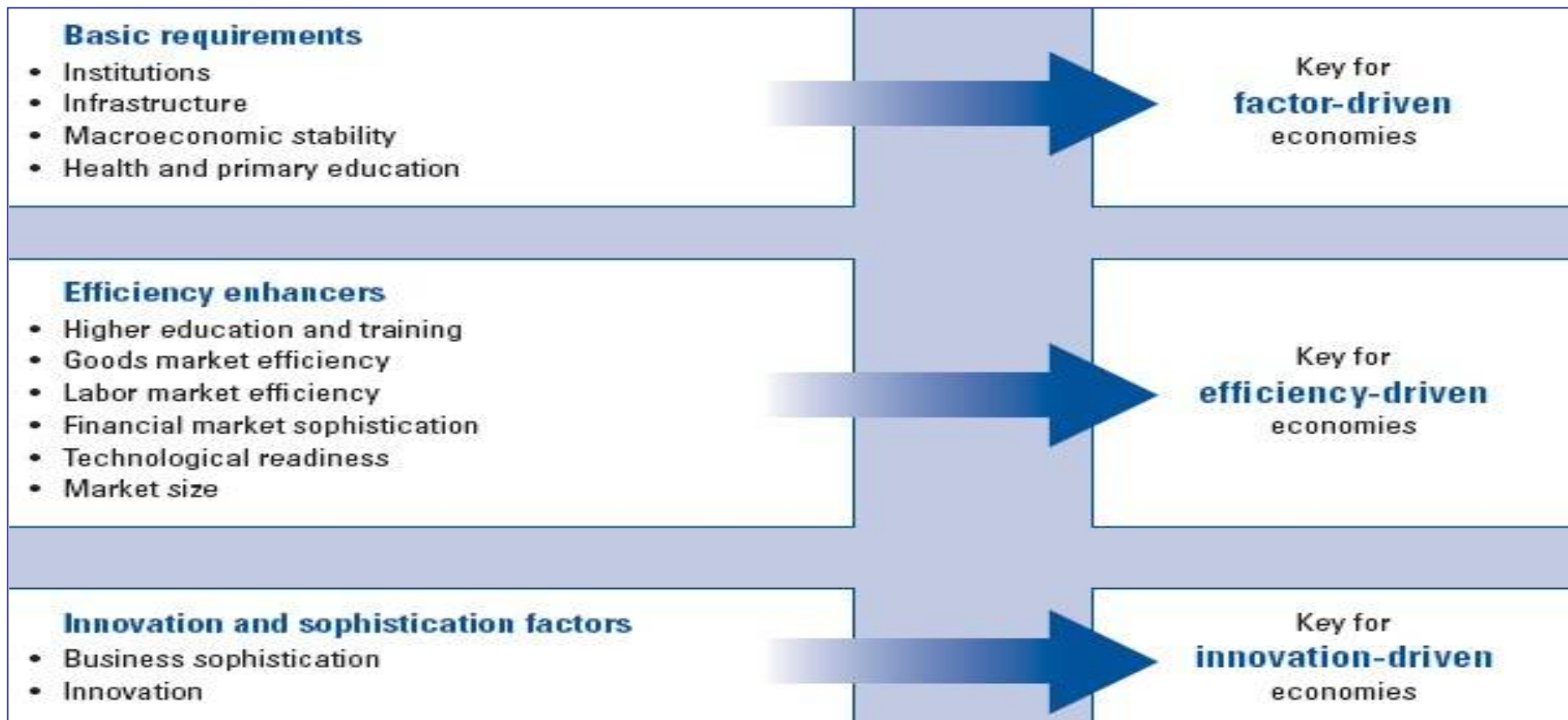
من المؤشرات التي يستخدمها المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)

لمعرفة وجود مناخ ملائم للإستثمار من عدمه نجد مدى حماية الدولة لحقوق الملكية الصناعية.

حماية هذه الحقوق؛ - تؤثر في تحديد القوة التنافسية للاقتصاد الوطني.

- تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي عند اتخاذ القرار بالاستثمار في دولة ما.

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report



ثالثا: عوامل الابتكار	ثانيا: محفزات الكفاءة	أولا: المتطلبات الأساسية
1-تطور بيئة الأعمال. 2-الإبداع والابتكار	1-التعليم العالي والتدريب. 2-كفاءة سوق السلع. 3-كفاءة سوق العمل. 4-تطور السوق المالية. 5-الجاهزية التكنولوجية. 6-حجم السوق.	1. المؤسسات. 2. البنية التحتية. 3. استقرار الإقتصاد الكلي. 4. الصحة والتعليم الابتدائي.

ب-أثر حماية الملكية الصناعية على الإستثمار؟

1-حماية حقوق الملكية الصناعية تضمن مناخ ملائم للإستثمار

أجرت المنظمة الدولية للملكية الفكرية **WIPO** دراسة أظهرت بأن:

- هناك علاقة إيجابية بين حماية الملكية الفكرية وبين الانتعاش الاقتصادي وزيادة البحث العلمي والابتكار وجذب الاستثمار الخارجي.

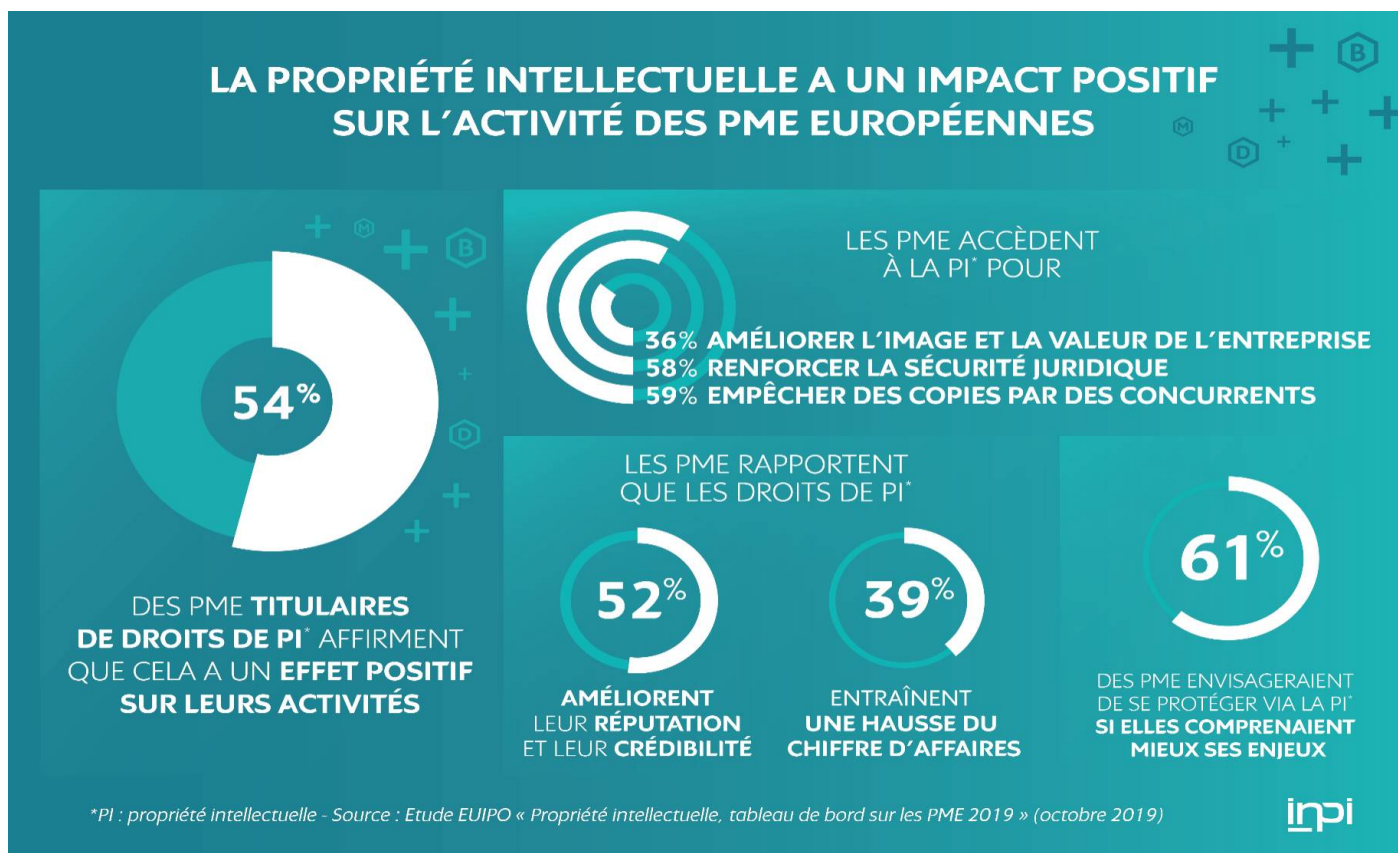
- قرار الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بوجود قوانين لحماية حقوق الملكية الصناعية

ب-أثر حماية الملكية الصناعية على الإستثمار؟

1-حماية حقوق الملكية الصناعية تضمن مناخ ملائم للإستثمار

- قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD** بدراسة بين فيها مجموعة العوامل التي تؤثر في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وإحدى هذه العوامل هي مدى حماية حقوق الملكية الفكرية من حيث وضعها لتشريعات الحماية وقوة إنفاذها.
- قام البنك الدولي بدراسة أكدت أن هناك علاقة إيجابية بين الأخذ بقوانين الملكية الصناعية وتدفق الإستثمارات الأجنبية.

Office de l'Union européenne pour la propriété intellectuelle, publiée le 29 octobre 2019.



ب-أثر حماية الملكية الصناعية على الإستثمار؟

2-حماية حقوق الملكية الصناعية تؤثر في شكل الاستثمار

عندما تكون هناك حماية ضعيفة للملكية الصناعية تخشى الشركات من التقليد.

← تتجه إلى الاستثمار في مشاريع فرعية مملوكة بالكامل من الشركة الأم، بحيث تتحكم هذه

الأخيرة بكل العمليات والفعاليات بينها وبين الفروع.

← هنا الطرف المحلي في البلد النامي لا يستفيد من التكنولوجيا المنقولة لأنه لا يستطيع أن

يتفاعل ويقوم شراكات مع المشروعات المقامة وهي بذلك تمثل هياكل جامدة.

ب-أثر حماية الملكية الصناعية على الإستثمار؟

2-حماية حقوق الملكية الصناعية تؤثر في شكل الاستثمار

حينما تكون مستويات الحماية قوية من خلال القوانين والتشريعات المتفقة مع TRIPS أساسا، فإن الشركات لا تخشى من القيام بمشاريع مشتركة، وهنا يطلع الطرف المحلي على التكنولوجيا التي تنتجها ويتفاعل معها وقد يقوم بتطويرها وإنتاج المزيد منها.

إزاء التحول الكبير في طبيعة القضايا المعروضة اليوم على المحاكم وتنوعها، وأمام المسائل القانونية الجديدة، وجدت الهيئات القضائية نفسها في الصف الأول ومُتَحَمِّلَة بالعبء الأكبر من المواجهة. إذ يقع على عاتقها ضرورة الفصل في نزاعات الملكية الصناعية الجالبة للإستثمار بقرارات متوازنة وسبل فعّالة.

← للقضاء دور هام في بلورة حقوق الملكية الصناعية وحمايتها . وهو دور يفوق أحيانا أهمية النص التشريعي الذي يقرّر الحق ويعترف به.

||-قضاء الملكية الصناعية مُدْعَمٌ للإستثمار

•السؤال هو: كيف تعامل فقه القضاء مع جملة النصوص التي

تحمي الملكية الصناعية ؟ وهل ساهم في حماية أصحاب هذه

الحقوق؟

أقضية عدد 69354.2011 بتاريخ 19 فيفري 2013

- عرضت المدعية أنها تملك علامة الناعورة **Le moulin** المسجلة بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بتاريخ 24 فيفري 1995 وقد تبين أن المدعى عليها تروج نوعا من البسكويت تحت نفس التسمية "مولان دور" **Moulin d'or** طالبة الزامها بالكف عن استعمال علامتها وحجز وإعدام جميع المنتوجات المقلدة والاذن باشهار الحكم...



أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها بعدم سماع الدعوى، وهو حكم تم إقراره استئنافيا

موقف محكمة التعقيب:

1-صاحب العلامة يتمتع بحق استثنائي نسبي لأن حدود الحماية تقتصر على المنتجات والخدمات المعينة في طلب الايداع.

2-عبارة "moulin" هي عبارة مستعملة ضمن علامات تجارية أخرى؛ مثل علامة " moulin de tunisie " وعلامة "le moulin blanc" . فلئن استعملت جميعها كلمة "moulin" إلا أن الاستعمال كان ضمن شكل عام وتعبير اجمالي مختلف.

• تقييم موقف محكمة التعقيب

- أولاً: التطبيقات القضائية المقارنة مستقرة على تحقق التقليد في صورة ما إذا عمد المقلد إلى إضافة كلمة أو شكل إلى العلامة الأصلية مثلما هو الشأن بالنسبة لقضية الحال.

- فقد أقرت: • محكمة الاستئناف بباريس بتاريخ 10 افريل 1996 بتقليد علامة " Le joker du roi du cœur " لعلامة "joker".

- محكمة الاستئناف ب كولمار بتقليد علامة "royal paradis" لعلامة "paradis".

- محكمة الاستئناف بباريس وساندتها في ذلك محكمة التعقيب الفرنسية بتقليد علامة " La

"Renommée" من طرف علامة "La cuvée Renommée de Jacquard".

ثانياً: جاء في إحدى حيثيات المحكمة أن: "الحماية القانونية للعلامة لا تكون ممكنة إلا في حدود البضائع والمنتجات التي تصنعها، وهو ما يعبر عنه قانوناً بشرط التميز".

○ خلطت محكمة التعقيب بين مبدئين من المبادئ التي تحكم العلامة وهما مبدأ التمييز ومبدأ التخصص:

-مبدأ التمييز Principe de distinctivité : يُشترط في العلامة أن تكون مميزة، أي أن تكون لها ذاتيتها التي تمكن المستهلك من التعرف على السلعة أو الخدمة التي يفضلها.

-مبدأ التخصص Principe de spécialité : تسجيل العلامة التجارية يمنح صاحبه حق ملكية العلامة فقط بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي أشار إليها التسجيل.

ب- قضية عدد 72601.2019 بتاريخ 23/10/2019

المدعية في الأصل (المعقب ضدها) قامت لدى المحكمة الابتدائية بتونس عارضة أنه على ملكها علامة

صنع وتجارة ممثلة في علامة تصويرية مسجلة بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية



الصناعية بتاريخ 19/11/2010 . وقد قامت المدعى عليها المعقبة بإيداع مطلب تسجيل علامة

مُطابقة لعلامة المدعية.



تصويرية



• ابتدائيا برفض الدعوى الاصلية وإبقاء مصاريفها القانونية محمولة على القائمة بها بناءً على انتفاء وجود تعد على الحقوق المرتبطة بعلامة المدعية.

• استئنافيا بنقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد بإبطال مطلب التسجيل المتعلق بعلامة المستأنف ضدها.



• موقف محكمة التعقيب:

معايير تقدير التقليد

1- العبرة في تقدير العلامة المقلدة ليس بالنظر إلى أوجه الاختلاف بأوجه الشبه بينهما، وينظر إلى التشابه العام ولا التشابه في الجزئيات.

2- المعيار في تقدير إمكانية حصول الخلط بين العلامتين هو تقدير الرجل العادي المتوسط الحرص.

3- مقارنة العلامة المقلدة بالعلامة الحقيقية تكون على وجه التتابع وليس متجاورتين.

• جميع هذه المسائل لم تأخذها محكمة الحكم المطعون بعين الاعتبار ➡ النقص والإحالة

ج- قضية عدد 66820 بتاريخ 06 نوفمبر 2019

- قام المدعي أمام المحكمة الابتدائية عارضا أنه وبصفته رساما ومبدعا في الصناعات التقليدية تولى ابتكار نموذج صناعي لحاملة اقلام من مادة اللوح مستوحى من قفص سيدي أبي سعيد وتولى إيداعه.
- في سياق نشاطه الابتكاري المسترسل قام بعدة ابتكارات أخرى منها قارورة مستوحاة من نفس الشكل وحصالة نقود وآخرها نماذج لفانوس وحاوية حلوى قام بتسجيلها لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

• بحكم العلاقة الشخصية التي كانت تربطه بالمدعي عليه، سلمه قالب هذه النماذج قصد تصنيع نموذج واحد لفائدته.

← إلا انه استولى على ذلك القالب واضحى يصنع ويبيع في نفس المنتجات

وهو ما يُمثل اعتداءً على حقوقه في استغلال والإنتفاع بنموذجه بصفة بصفة استثنائية



٦ ابتدائيا برفض الدعوى لإنتهاء مدة الحماية.

٦ استئنافيا بنقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد بإبطال النموذج والإذن للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بالتشطيب عليه.

← شكل قفص سيدي أبي سعيد من التراث الوطني ، وباعتباره كذلك لا يمكن أن يستأثر به تاجر أو فنان أو مصنع معين. كما أن استغلاله كفانوس أو غيره هو وجه لإحياء التراث وتثمينه وإثرائه لا غير.

شكرا على حُسن الإصغاء



TOUMI & ASSOCIES
SOCIETE D'AVOCATS

الإطار القانوني للإستثمار “قراءة محيّنة”

إعداد:

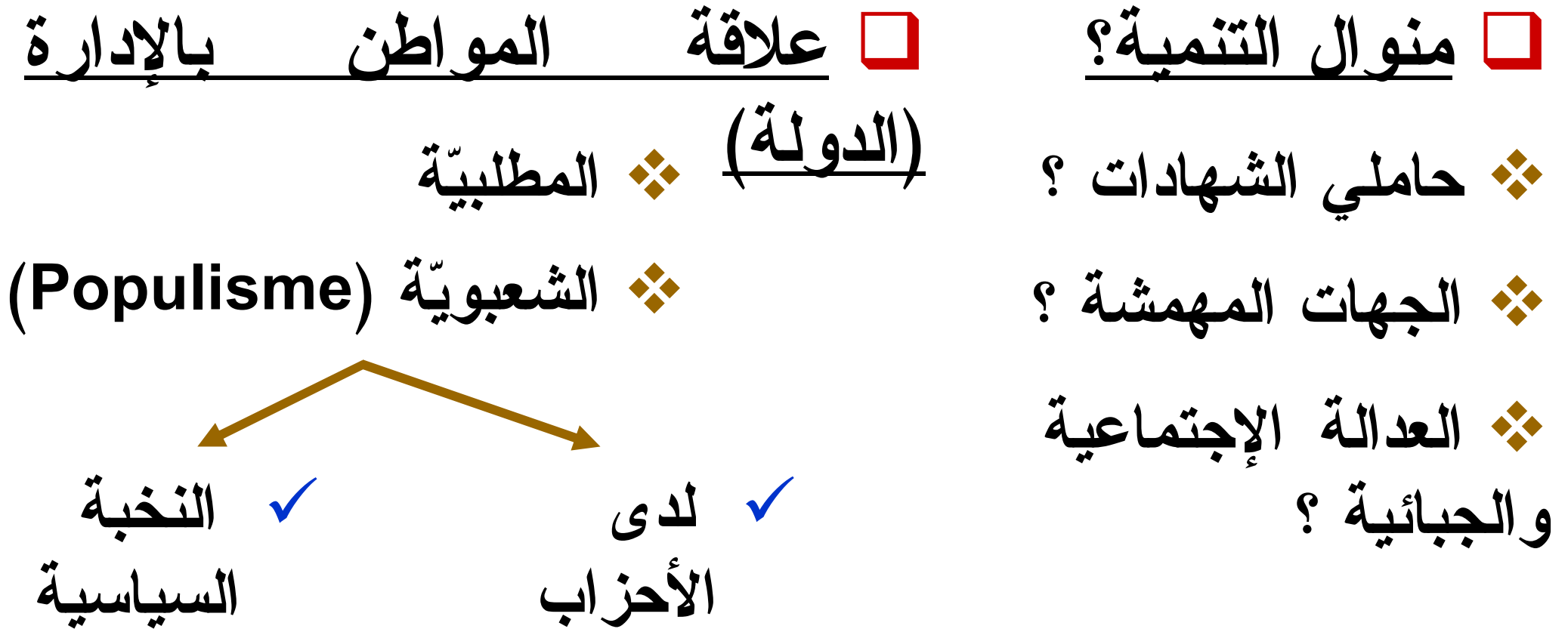
الأستاذ فرحات التومي

المحامي لدى التعقيب





الثورة





الثورة

النظام السّياسي

برلماني 4ème république

رئيس الحكومة يعينه الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية

ظهور الوزراء
التكنوقراط

إسترضاء الأحزاب
بالوزارات

تشئت في القوى
السياسية (الأحزاب)

غياب السياسة التشريعية:

القائمة على أهداف وعلى برنامج سياسي
التي تعتمد دراسات مستقبلية (Prospective)

علاقة المواطن بالإدارة (الدولة)

المطلبية

الشعبوية (Populisme)

النخبة السياسية

لدى الأحزاب

منوال التنمية؟

حاملي الشهادات ؟

الجهات المهمشة ؟

العدالة
والجباية ؟
الإجتماعية



الثورة

الإدارة

❖ تعدّ مشاريع القوانين
تعرضها عبر الحكومة على

البرلمان
❖ تفنّك وظيفة الأحزاب

❖ تدافع على مكتسباتها
القطاعية عند صياغة
مشاريع القوانين

❖ تتعرض إلى ضغط
المؤسسات المالية
المقرضة

❑ النظام السياسي

❖ برلماني 4ème réplique

❖ رئيس الحكومة يعينه الحزب الفائز

في الانتخابات البرلمانية

❖ ظهور
الوزراء
التكنوقراط

❖ إسترضاء
الأحزاب
بالوزارات

❖ تشتتت في القوى
السياسية (الأحزاب)

**غياب السياسة
التشريعية:**

✓ القائمة على أهداف وعلى
برنامج سياسي

✓ التي تعتمد دراسات مستقبلية
(Prospective)

❑ علاقة المواطن بالإدارة
(الدولة)

❖ المطليّة

❖ الشعبويّة (Populisme)

✓ النخبة السياسية

✓ لدى الأحزاب

❑ منوال التنمية؟

❖ حاملي الشهادات ؟

❖ الجهات المهمشة ؟

❖ العدالة
والجبائية ؟



المحاور الأساسية للاستثمار المحددة لمنوال التنمية بعد الثورة



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

الهدف

- النهوض بالاستثمار،
- تشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني خاصة عبر:
- ❖ الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي وتنمية القطاعات ذات الأولوية،
- ❖ إحداث مواطن الشغل والرفع من كفاءة الموارد البشرية،
- ❖ تحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة،
- ❖ تحقيق تنمية مستدامة.



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

المبادئ

■ المساواة بين:

- ✓ المقيمين وغير المقيمين،
- ✓ الطبيعيين والمعنويين،
- ✓ التونسيين والأجانب،

■ تعريف الاستثمار :

❖ كل توظيف مستدام لأموال يقوم به المستثمر لإنجاز مشروع من شأنه المساهمة في تنمية الاقتصاد التونسي مع تحمل مخاطره ويكون في شكل عمليات **استثمار مباشر** أو **استثمار بالمساهمة**.

قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

■ تعريف الاستثمار :

❖ كل توظيف مستدام لأموال يقوم به المستثمر لإجاز مشروع من شأنه المساهمة في تنمية الاقتصاد التونسي مع تحمل مخاطره ويكون في شكل عمليات **استثمار مباشر** أو **استثمار بالمساهمة**.

❖ **عملية الاستثمار المباشر** : كل إحداث لمشروع جديد مستقل بذاته بغرض إنتاج سلع أو إسداء خدمات أو كل عملية توسعة أو تجديد تقوم بها مؤسسة قائمة في إطار ذات المشروع من شأنها الرفع من قدرتها الإنتاجية أو التكنولوجية أو التنافسية،

❖ **عملية الاستثمار بالمساهمة** : المساهمة النقدية أو العينية في رأس مال شركات بالبلاد التونسية سواء عند تكوينها أو عند الترفيع في رأس مالها أو اقتناء مساهمة في رأس مالها.



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

■ حرية الاستثمار:

✓ تحديد قائمة التراخيص الإدارية،

✓ وجوبية تعليل قرارات رفض التراخيص وإعلام طالبيها كتابة بالرفض،

ويعتبر السكوت بعد انقضاء الآجال ترخيصا إذا كان المطلوب مستوفيا
لكل الشروط المستوجبة. وتتولى الهيئة في هذه الحالة إسناد
الترخيص بعد التأكد من احترام تلك الشروط والآجال في صورة
السكوت بعد انقضاء الآجال.

قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

❖ **حرية المستثمر في إمتلاك العقارات :** المستثمر حر في امتلاك العقارات **غير الفلاحية** وتسوؤها واستغلالها لإنجاز عمليات استثمار مباشر أو مواصلتها مع مراعاة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وأمثلة التهيئة الترابية.

قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

■ وسع في إمكانية انتداب الإطارات الأجنبية:

✓ يمكن لكل مؤسسة انتداب إطارات من ذوي الجنسية الأجنبية في حدود 30 % من العدد الجملي للإطارات بالمؤسسة وذلك إلى نهاية السنة الثالثة من تاريخ التكوين القانوني للمؤسسة أو من تاريخ دخولها طور النشاط الفعلي حسب اختيار المؤسسة. وتخفض هذه النسبة وجوبا إلى 10 % ابتداء من السنة الرابعة من هذا التاريخ. وفي كل الحالات، يمكن للمؤسسة انتداب أربعة إطارات من ذوي الجنسية الأجنبية.

✓ وفي صورة تجاوز النسب أو الحد المنصوص عليها في الفقرة المتقدمة، يخضع انتداب الإطارات الأجنبية إلى ترخيص من الوزارة المكلفة بالتشغيل طبقا لأحكام مجلة الشغل.



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ الضمانات:

✓ حماية أموال المستثمر وحقوق ملكيته الفكرية.

✓ لا يمكن انتزاع أموال المستثمر إلا من أجل المصلحة العمومية وطبقا للإجراءات القانونية ودون تمييز على أساس الجنسية ومقابل تعويض عادل ومنصف.

✓ للمستثمر حرية تحويل أمواله إلى الخارج بالعملة الأجنبية وفق التشريع الجاري به العمل المتعلق بالصرف.



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ الآليات

❖ المجلس الأعلى للاستثمار

- ✓ يضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار،
- ✓ يتخذ القرارات اللازمة للنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار،
- ✓ يقيم سياسة الدولة في مجال الاستثمار في تقرير سنوي ينشر،
- ✓ يصادق على استراتيجيات وخطط العمل والميزانيات السنوية **للهيئة والصندوق**،



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ الآليات

❖ المجلس الأعلى للاستثمار

✓ ضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار،

✓ يتخذ القرارات اللازمة للنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار،

✓ يقيم سياسة الدولة في مجال الاستثمار في تقرير سنوي ينشر،

✓ يصادق على استراتيجيات وخطط العمل والميزانيات السنوية للهيئة والصندوق،

✓ **المصادقة** على التوزيع السنوي للموارد المالية العمومية **المخصصة للصندوق**

وفق أهداف سياسة الدولة في مجال الاستثمار وذلك في إطار إعداد قوانين المالية،

✓ **الإشراف على أعمال الهيئة والصندوق ومراقبتها وتقييمها،**

✓ **إقرار الحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية المنصوص عليها بالفصل 20 من القانون،**

قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ **الآليات**

❖ **الهيئة الوطنية للاستثمار**

✓ تقترح الهيئة على المجلس السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص، كما تتولى متابعة تنفيذها وتجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار

✓ وتتولى الهيئة النظر في **مطالب الانتفاع بالمنح** وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعدة الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار.

✓ وتضبط علاقة الهيئة بالهيكل المعنية بالاستثمار في إطار اتفاقيات إطارية يصادق عليها المجلس.



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ الآليات

❖ الهيئة الوطنية للاستثمار

يحدث بالهيئة "مخاطب وحيد للمستثمر" يتولى خاصة:

✓ استقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهيكل المعنية،

✓ القيام لفائدته بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو

التوسعة وبالوصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار،

✓ تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حلها بالتنسيق مع مختلف الهيكل المعنية

وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها

واقترح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات الواردة والأعمال التصحيحية صلب

تقاريرها،



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

الآليات

❖ الهيئة الوطنية للاستثمار

يحدث بالهيئة "مخاطب وحيد للمستثمر" يتولى خاصة:

✓ استقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية،

✓ القيام لفائدته بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار،

✓ تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حلها بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات الواردة والأعمال التصحيحية صلب تقاريرها،

ويتم التصريح بعملية الاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات وفق إضبارة وحيدة يتم ضبط أنموذجها وقائمة الوثائق المرفقة بها وإجراءاتها بمقتضى أمر حكومي

ويسلم المخاطب الوحيد للمستثمر شهادة في إيداع تصريح بالاستثمار ووثائق بعث أو توسعة المؤسسة للمستثمر في أجل يوم عمل من تاريخ إيداع التصريح مرفقا بجميع الوثائق المطلوبة.



TOUMI & ASSOCIES
SOCIETE D'AVOCATS

قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ الآليات

❖ الصندوق التونسي للاستثمار

هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية تحت رقابة هيئة يرأسها الوزير المكلف بالاستثمار.



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ الآليات

❖ الصندوق التونسي للاستثمار

يتولى الصندوق **التصرف في موارده المالية** وفق برامج تضبط على أساس أولويات التنمية في مجال الاستثمار وتشمل تدخلاته :

✓ **صرف المنح المنصوص عليها بالعنوان** الخامس من القانون،

✓ **الاكتتاب في الصناديق المشتركة للتوظيف** في رأس مال تنمية وصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق بصفة مباشرة أو غير مباشرة،



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ الآليات

✓ المنح والحوافز

(1) منحة الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية،

(2) منحة تطوير القدرة التشغيلية بعنوان مساهمة الأعراف في الضمان الاجتماعي،

(3) منحة التنمية الجهوية،

(4) منحة التنمية المستدامة،

(5) نظام المشاريع ذات الأهمية الوطنية،



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

الهيكلة

المجلس الأعلى للاستثمار

والمراقبة

الإشراف
والتقييم

والمراقبة

الإشراف
والتقييم

○ الصندوق الوطني
للإستثمار

○ الهيئة الوطنية
للإستثمار



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ نسوية النزاعات

- ✓ يسوى كل نزاع يطرأ بين الدولة التونسية والمستثمر بمناسبة تأويل أو تطبيق أحكام هذا القانون وفق إجراءات المصالحة إلا إذا تخطى أحد الأطراف كتابيا،
- ✓ للأطراف حرية الاتفاق على الإجراءات والقواعد التي تحكم المصالحة،
- ✓ وفي غياب ذلك، يطبق نظام المصالحة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي،
- ✓ عقد الصلح يقوم مقام القانون بين الدولة والمستثمر ويقع الوفاء به مع تمام الأمانة وفي أقرب الآجال.



قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ تسوية النزاعات

- ✓ عند تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الدولة التونسية والمستثمر الأجنبي بالمصالحة، يمكن اللجوء إلى التحكيم بمقتضى اتفاقية خصوصية بين الطرفين (تحكيم داخلي؟).
- ✓ وعند تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الدولة التونسية والمستثمر التونسي بالمصالحة، وكانت له موضوعيا صبغة دولية، يمكن للأطراف عرضه على التحكيم بمقتضى اتفاقية تحكيم، وتخضع عندئذ إجراءات التحكيم لأحكام مجلة التحكيم (التونسية؟).

قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016

□ تسوية النزاعات

✓ عند تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الدولة التونسية والمستثمر الأجنبي بالمصالحة، يمكن اللجوء إلى التحكيم بمقتضى اتفاقية خصوصية بين الطرفين.

✓ وعند تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الدولة التونسية والمستثمر التونسي بالمصالحة، وكانت له موضوعيا صبغة دولية، يمكن للأطراف عرضه على التحكيم بمقتضى اتفاقية تحكيم، وتخضع عندئذ إجراءات التحكيم لأحكام مجلة التحكيم.

✓ وفيما عدا ذلك، تختص المحاكم التونسية
بالنظر في النزاع.

طبيعة النزاع ؟
النزاعات الجبائية ؟

✓ يحمل القيام أمام إحدى الهيئات التحكيمية أو القضائية على أنه تنازل نهائي عن كل قيام لاحق أمام أي هيئة تحكيمية أو قضائية أخرى.



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

❑ ما هي ؟

✓ هي شركة تجارية متحصلة على **علامة مؤسسة ناشئة**.

❑ **شروط الحصول على المؤسسة الناشئة**

✓ **تسند علامة المؤسسة الناشئة للشركة التي تستوفي الشروط التالية:**

1) ألا يكون قد مر على تكوينها أكثر من ثماني (8) سنوات،

2) ألا يتجاوز عدد مواردها البشرية ومجموع أصولها ورقم معاملاتها السنوي أسقفا تضبط بأمر حكومي،



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

□ شروط الحصول على المؤسسة الناشئة

✓ تسند علامة المؤسسة الناشئة للشركة التي تستوفي الشروط التالية:

(1) ألا يكون قد مر على تكوينها أكثر من ثماني (8) سنوات،

(2) ألا يتجاوز عدد مواردها البشرية ومجموع أصولها ورقم معاملاتها السنوي أسقفا تضبط بأمر حكومي،

(3) أن يملك رأس مالها بنسبة تفوق **الثلاثين أشخاص طبيعيين** أو شركات استثمار ذات رأس مال تنمية أو صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق مساعدة على الانطلاق أو غيرها من مؤسسات الاستثمار بحسب التشريع الجاري به العمل أو شركات ناشئة أجنبية،



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

□ شروط الحصول على المؤسسة الناشئة

✓ تسند علامة المؤسسة الناشئة للشركة التي تستوفي الشروط التالية:

- (1) ألا يكون قد مر على تكوينها أكثر من ثماني (8) سنوات،
- (2) ألا يتجاوز عدد مواردها البشرية ومجموع أصولها ورقم معاملاتها السنوي أسقفا تضبط بأمر حكومي،
- (3) أن يملك رأس مالها بنسبة تفوق **الثلاثين أشخاص طبيعيين** أو شركات استثمار ذات رأس مال تنمية أو صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق مساعدة على الانطلاق أو غيرها من مؤسسات الاستثمار بحسب التشريع الجاري به العمل أو شركات ناشئة أجنبية،

(4) أن ينتمي منوالها الاقتصادي على **الصبغة المجددة** خصوصا منها التكنولوجية،

(5) أن ينطوي نشاطها على إمكانية **هامة للنمو الاقتصادي**،



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

□ شروط الحصول على المؤسسة الناشئة

✓ تسند علامة المؤسسة الناشئة للشركة التي تستوفي الشروط التالية:

- (1) ألا يكون قد مر على تكوينها أكثر من ثماني (8) سنوات،
- (2) ألا يتجاوز عدد مواردها البشرية ومجموع أصولها ورقم معاملاتها السنوي أسقفا تضبط بأمر حكومي،
- (3) أن يملك رأس مالها بنسبة تفوق **الثلثين أشخاص طبيعيين** أو شركات استثمار ذات رأس مال تنمية أو صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق مساعدة على الانطلاق أو غيرها من مؤسسات الاستثمار بحسب التشريع الجاري به العمل أو شركات ناشئة أجنبية،
- (4) أن يبنّي موالها الاقتصادي على **الصيغة المجددة** خصوصا منها التكنولوجية،
- (5) أن ينطوي نشاطها على إمكانية **هامة للنمو الاقتصادي**،

تخول علامة المؤسسة الناشئة **الانتفاع بالتشجيعات والحوافز المنصوص عليها** بالقانون خلال مدة صلوحيّة العلامة. ولا يمكن أن تتجاوز مدة صلوحيّة علامة المؤسسة الناشئة **ثماني (8) سنوات** من تاريخ تكوين



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أبريل 2018

❑ إجراءات الحصول على العلامة

✓ موافقة **مبدئية** بموجب قرار مدتها 6 أشهر من الوزارة
المكلفة بالاقتصاد الرقمي إذا ما توفرت الشروط 4 و 5 " لجنة
إسناد علامة المؤسسة الناشئة "

✓ إثر ذلك يقع التثبت من توفر الشروط (1) و (2) و (3) وتسند
لجنة اسناد علامة المؤسسة الناشئة الحق في استعمال العلامة.



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أبريل 2018

□ التشجيعات:

- ✓ عجلة لبث مشروع مؤسسة ناشئة،
- ✓ التمتع بمنحة المؤسسة الناشئة
- ✓ تتكفل الوزارة المكلّفة بالاقتصاد الرقمي بإجراءات الإيداع **وبمعاليم** تسجيل براءات الاختراع **لفائدة المؤسسات الناشئة** على المستوى الوطني. كما تتكفل بإجراءات الإيداع **وبمعاليم** التسجيل **على المستوى الدولي في حدود الموارد المتوفرة** وباحترام قواعد العدل والإنصاف



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

□ التشجيعات:

✓ ويتم إسناد التشجيعات بعد إجراء تقييم أولي وأخذ رأي الهيكل المكلف بالملكية الصناعية ويمكن للوزارة الاستعانة بخبراء مختصين في البحث العلمي قصد مساعدتها في عملية التقييم.

✓ تطرح كليا، وفي حدود الدخل أو الربح الخاضع للضريبة :

○ المداخل أو الأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس المال الأصلي أو في الترفيع فيه للمؤسسات الناشئة .

المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أبريل 2018

التشجيعات:

✓ ويتم إسناد التشجيعات بعد إجراء تقييم أولي وأخذ رأي الهيكل المكلف بالملكية الصناعية ويمكن للوزارة الاستعانة بخبراء مختصين في البحث العلمي قصد مساعدتها في عملية التقييم.

✓ تطرح كليا، وفي حدود الدخل أو الربح الخاضع للضريبة :

o المداخل أو الأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس المال الأصلي أو في الترفيع فيه للمؤسسات الناشئة .

o المداخل أو الأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية أو الموظفة لديها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية أو في صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو في صناديق مساعدة على الانطلاق أو في غيرها من مؤسسات الاستثمار بحسب التشريع الجاري به العمل **والتي تلتزم باستعمال 65 بالمائة على الأقل من رأس المال المحرر أو من كل مبلغ موضوع على ذمتها أو من الحصص المحررة للمساهمة في رأس مال المؤسسات الناشئة أو للاكتتاب في رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم دون فائدة أو في كل الأشكال الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية دون فائدة التي تصدرها المؤسسات الناشئة .**



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

التشجيعات:

✓ بصرف النظر عن أحكام الفصل 344 من مجلة الشركات التجارية، يرخّص للمؤسسات الناشئة المخولة قانونا بإصدار **رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم**، القيام بعدة إصدارات لرقاع قابلة للتحويل إلى أسهم بصرف النظر عن آجال التخيير للتحويل



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أبريل 2018

التشجيعات:

✓ مع مراعاة أحكام مجلة الصرف والتجارة الخارجية، تتمتع كل مؤسسة ناشئة بالحق في فتح حساب خاص بالعملة لدى الوسطاء المقبولين يقع تمويله بحرية وحصريا بالعملة الأجنبية المتأتية سواء من خلال المساهمة في رأس مالها أو من إصدار رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم أو من تسبيقات في شكل حساب جار للشركاء وبصفة عامة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية وفقا للتراتب الجارى بها العمل، أو من خلال إيرادات معاملاتها .



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

التشجيعات:

✓ للمؤسسة الناشئة **الحرية** في التصرف في موارد الحساب المذكور، **دون** **تراخيص**، سواء في نطاق العمليات الجارية أو عمليات الاستثمار بغرض تطوير أنشطتها، خاصة فيما يتعلق باقتناء منتجات مادية ولا مادية، **وبعث** **فروع في الخارج**، وتملك حصص في شركات أجنبية.



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

التشجيعات:

✓ تحدث آلية ضمان تسمى "صندوق ضمان المؤسسات الناشئة" تهدف لضمان مساهمات كل من شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية أو الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق مساعدة على الانطلاق أو غيرها من مؤسسات الاستثمار بحسب التشريع الجاري به العمل، في المؤسسات الناشئة في حدود نسبة تحدد بمقتضى اتفاقية تبرم للغرض بين الوزير المكلف بالاقتصاد الرقمي والوزير المكلف بالمالية. وينحصر تدخل هذه الآلية في حالة التصفية الرضائية للمؤسسات الناشئة.



المؤسسات الناشئة (Start Up)

القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018

التشجيعات:

✓ **تتفع المؤسسة الناشئة** خلال مدة صلوحيّة علامة المؤسسة الناشئة
بالإعفاء من الضريبة على الشركات وبتكفل الدولة بمساهمة
الأعراف والأجراء في النظام القانوني للضمان الاجتماعي تحمل على موارد
الصندوق الوطني للتشغيل.



تحسين مناخ الإستثمار

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ الهدف:

✓ تهدف أحكام القانون إلى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بتبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الاقتصادية وتيسير طرق تمويلها ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها .



تحسين مناخ الإستثمار

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ شركة الشخص الواحد:

- ✓ شركة **الشخص الواحد** ذات المسؤولية المحدودة تتكون من شخص وحيد :
 - ✓ يمكن أن يكون لها وكيل غير الشريك.
 - ✓ يمكن لشركة أن تكون لها عديد شركات الشخص الواحد.
- طبيعي - شركة واحدة
أو
معنوي - شركات متعددة



تحسين مناخ الإستثمار

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ دعم حقوق الأقلية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

- للشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة المالكين لـ 5% على الأقل من رأس المال **طلب إدراج مسألة تعيين مراقب حسابات** في جدول أعمال الجلسة العامة العادية للشركات التي لم تتوفر فيها المعايير المنصوص عليها بالفصل 13 م ش ت.

تحسين مناخ الإستثمار

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ دعم حقوق الأقلية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

○ بقطع النظر عن كل شرط مخالف بالعقد التأسيسي، يمكن لشريك أو عدة شركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

- دعوة الجلسة العامة للانعقاد إذا كانوا يملكون على الأقل **نصف رأس المال**،
أو كانوا يملكون على الأقل **عشر رأس المال** إذا كان عدد الشركاء لا يتجاوز
العشرة

- مطالبة الوكيل دعوة الجلسة العامة للانعقاد مرة في السنة إذا كانوا يملكون
ربع رأس مال الشركة على الأقل،



تحسين مناخ الإستثمار

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ دعم حقوق الأقلية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

○ بقطع النظر عن كل شرط مخالف بالعقد التأسيسي، يمكن لشريك أو عدة شركاء:

- اللجوء إلى القاضي الاستعجالي لطلب إلزام الوكيل أو مراقب الحسابات إن وجد أو طلب تعيين متصرف قضائي لدعوة الجلسة العامة للانعقاد **وضبط جدول أعمالها** وذلك لأسباب مشروعة .



تحسين مناخ الإستثمار

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ تدعيم التآطير في الشركات خفية الإسم:

- الفصل بين مهام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وجوبي بالنسبة للشركات المدرجة بالبورصة
- أضيفت للفصل 200 الفقرة II مطة خامسة وفقرة أخيرة:
إحالة خمسين بالمائة أو أكثر من القيمة المحاسبية الخام للأصول الثابتة للشركة.
وينظر مجلس الإدارة في الترخيص على ضوء تقرير خاص يحرره مراقب أو مراقبو الحسابات يبينون فيه الآثار المالية والاقتصادية للعمليات المعروضة على الشركة.

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ تدعيم التأسيس في الشركات خفية الاسم:

- يجب أن يضم مجلس **مراقبة** الشركات المدرجة بالبورصة عضوين اثنين على الأقل مستقلين عن المساهمين لمدة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات.
- لا يمكن للعضوين المستقلين أن يكونا مساهمين في الشركة ولا يمكن تجديد عضوية كل من العضوين المستقلين إلا لمرة واحدة.
- وتعتبر باطلة كل تسمية تمت خلافا لأحكام هذا الفصل دون أن يترتب عن ذلك بطلان المداوولات التي شارك فيها العضو المستقل بصفة غير قانونية.

تحسين مناخ الإستثمار

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ تدعيم التآطير في الشركات خفية الإسم:

- ولا يمكن للجلسة العامة العادية عزل العضوين المستقلين إلا لسبب جدي يتعلق بمخالفتهما المقتضيات القانونية أو العقد التأسيسي أو لارتكابهما أخطاء تصرف أو لفقدانهما الاستقلالية
- ويعد عضوا مستقلا كل عضو لا تربطه بالشركات المذكورة بالفقرة الأولى أو بمساهميها أو بمسيريها أية علاقة من شأنها أن تمس من استقلالية قراره أو أن تجعله في حالة تضارب مصالح فعلية أو محتملة

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ دعم حقوق الأقلية في الشركات الخفية الإسم:

- يمكن لشريك واحد أو لعدة شركاء يمثلون **خمس في المائة** على الأقل من رأس المال طلب إضافة **ترسيم مشاريع للمداولات بجدول الأعمال**. وتدرج هذه المشاريع بجدول أعمال الجلسة العامة بعد أن يوجه الشريك أو الشركاء المذكورون إلى الشركة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ قبل انعقاد الجلسة العامة الأولى



تحسين مناخ الإستثمار

القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019

□ الحلول:

✓ دعم حقوق الأقلية في الشركات الخفية الإسم:

○ يجب أن تدفع لكل شريك حصته من الأرباح الموزعة في **أجل أقصاه** **ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد الجلسة العامة التي قررت التوزيع**. ويمكن للشركاء أن يقرروا **بالإجماع** خلاف ذلك .

○ وفي حالة تجاوز أجل الثلاثة أشهر المذكور، فإن الأرباح التي لم توزع تنتج **فائضا تجاريا** على معنى التشريع الجاري به العمل



تحسين مناخ الإستثمار

□ الإجراءات الجماعية:

✓ دعم حقوق الدائنين:

- يمكن للدائنين أن يتجمعوا في أصناف مختلفة بحسب مصالحهم. ولكل صنف من الدائنين **تعيين ممثل عنهم** يرفع ملاحظاتهم إلى القاضي المراقب. ويمكن لكل دائن أو ممثل عن الدائنين **الاطلاع على سير أعمال التسوية وكل الوثائق المودعة بكتابة المحكمة.**
- حق الدائنين في الاطلاع على كل الوثائق ومتابعة سبرا أعمال التسوية .



نحسين مناخ الإستثمار

□ الإجراءات الجماعية:

✓ دعم حقوق الدائنين:

- لا تقضي المحكمة بالمصادقة على برنامج مواصلة النشاط إلا إذا وافق عليه الدائنون المشمولين به والذين تمثل ديونهم على الأقل نصف الديون التي تضمنها البرنامج المذكور، وبعد التحقق من مراعاته لمصلحة جميع الدائنين.
- يمكن للمحكمة أن تقضي بتفليس المؤسسة مباشرة ودون المرور بإجراءات التسوية القضائية إن توفرت شروطه.



نحسبن مناخ الإستثمار

- يمكن أن تتعهد المحكمة بالنظر في التفليس بطلب من المدين أو أحد دائنيه أو النيابة العمومية كما **يمكنها أن تتعهد به من تلقاء نفسها** إن توفرت شروط التفليس على معنى أحكام الفصل 475 من هذه المجلة .



TOUMI & ASSOCIES
SOCIETE D'AVOCATS

القانون عدد 52 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات



□ النظام القديم:

نظام قائم على حماية
ذات جناحين:

الملكية الصناعية: لدى المعهد

الوطني للمواصفات والملكية
الصناعية مع مسك السجل التجاري
المركزي

الأصل التجاري: لدى السجل

التجاري الممسوك لدى المحاكم
الإبتدائية

السجل التجاري: الممسوك لدى

المعهد الوطني للمواصفات والملكية
الصناعية

مقدمة لإشكاليات مصطلحات وآليات القانون الجديد

□ أحدث القانون عدد 52 لسنة 2018 السجل الوطني للمؤسسات:

❖ **الهدف:** تدعيم شفافية المعاملات الإقتصادية والمالية

❖ **الوسيلة:**

✓ قاعدة بيانات تدار طبق قواعد الأمان والحوكمة الرشيدة.

✓ قاضي السجلات

✓ المركز الوطني لسجل المؤسسات تحت إشراف رئاسة الحكومة:

○ مؤسسة عمومية لا إدارية EPNA

○ تمثيلات جهوية



TOUMI & ASSOCIES
SOCIETE D'AVOCATS

مقدمة لإشكاليات مصطلحات وآليات القانون الجديد

□ أحدث القانون عدد 52 لسنة 2018 السجل الوطني للمؤسسات:

❖ **الهدف:** تدعيم شفافية المعاملات الإقتصادية والمالية

❖ **الوسيلة:**

✓ قاعدة بيانات تدار طبق قواعد الأمان والحوكمة الرشيدة.

✓ قاض السجلات

✓ المركز الوطني لسجل المؤسسات تحت إشراف رئاسة الحكومة:

- مؤسسة عمومية لا إدارية EPNA

- تمثيلات جهوية

✓ **السجل الوطني للمؤسسات :**

← سجل تجاري

← سجل المستفيدين الحقيقيين

← سجل مهني

← سجل الجمعيات

□ **السجل الوطني للمؤسسات** : قاعدة بيانات عمومية لتجميع المعطيات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة **ووضعها على ذمة العموم** ومؤسسات الدولة المعنية بتلك المعلومات و يعكس السجل الحالة المادية والقانونية للمؤسسة المعنية. ويشار إليه فيما يلي بعبارة **السجل**.

□ **سجل المؤسسات** : ملف خاص بكل مؤسسة تدرج به جميع البيانات والمعلومات والتغيرات اللاحقة والتشطيبات وتدرج به كل العقود والوثائق الواجب إيداعها حسب مقتضيات هذا القانون.

□ صفة التاجر

❖ **النشاط الاقتصادي :** كل تعاط متواصل أو متكرر لأعمال الإنتاج أو التداول أو التحويل أو المضاربة أو الوساطة (لا وجود للخدمات). **هل هذا تعريف جديد للتاجر ؟**

❖ **الفصل 2 من المجلة التجارية :** يعد تاجرا كل شخص اتخذ له حرفة من تعاطي أعمال الإنتاج أو التداول أو المضاربة أو التوسط فيما عدا الحالات المنصوص عليها بالقانون (لا وجود للخدمات).

□ صفة التاجر

❖ **الفصل 3 من المجلة التجارية :** يكون خاضعا للقوانين وأصول العرف المنظمة للتجارة كل من باشر بحكم العادة العمليات المنصوص عليها بالفصل الثاني المتقدم شرحه للحصول منها على ربح.

❖ **الفصل 2 من القانون عدد 69 لسنة 2009:** يقصد بتجارة التوزيع على معنى هذا القانون كل نشاط يمارس على **وجه الاحتراف** يتعلق بشراء منتجات قصد إعادة بيعها على حالتها بالجملة أو بالتفصيل. كما يخضع لأحكام هذا القانون كل نشاط يتعلق بشراء منتجات قصد إعادة بيعها على حالتها **ويمارس بحكم العادة** للحصول منه على ربح.

□ **المؤسسة:** كل شخص يمارس نشاطا صناعيا أو حرفيا أو تجاريا أو أي نشاط مهني حر أو مستقل بمقابل أو يقدم أعمال أو خدمات ربحية أو غير ربحية وتشمل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والترتيبات القانونية والجمعيات.

❖ لم يفرّق بين الوحدة الإقتصادية L'entreprise والمؤسسة L'établissement

قرينة بسيطة لثبوت صفة التاجر

لا يعارض الغير بعدم التسجيل

العقود الغير مسجلة لا يعارض بها الغير إلا من تاريخ إدراجها.

التسجيل:

□ **الشخص المعنوي:** كل ذات لها ذمة مالية مستقلة عن الذمم المالية لأعضائها أو الشركاء أو المساهمين فيها ولو لم تسند لها الشخصية المعنوية بموجب التشريع الجاري به العمل.

❖ مسألة شركات المحاصة
les sociétés en participations

❖ مسألة الشركات الفعلية
les sociétés de fait

❑ **الترتيب القانوني:** صناديق الاستئمان المباشرة وغيرها من الترتيبات القانونية المشابهة بما فيها كل عملية يتولى بمقتضاها شخص إحالة أموال أو حقوق أو تأمينات حالة أو مستقبلية لأمين أو عدة أمناء الذين يبقونها منفصلة عن ذممهم المالية بغرض التصرف فيها أو إدارتها أو التصرف فيها لفائدة مستفيد واحد أو أكثر.

✓ La fiducie

✓ Le trust

❖ لا يمكن إحداث مثل هذه الترتيبات في القانون التونسي الحالي
لغياب نص ينظمها

□ **المستفيد الحقيقي:** هو كل شخص طبيعي يملك أو يمارس رقابة أو سيطرة فعلية نهائية مباشرة أو غير مباشرة على الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني أو على هياكل الإدارة أو التصرف أو التسيير وهو كل شخص طبيعي تنجز العمليات نيابة عنه ولفائدته عن طريق شخص طبيعي أو معنوي أو ترتيب قانوني وهو كذلك كل شخص طبيعي له صفة شريك أو مساهم أو عضو في شخص معنوي أو في ترتيب قانوني قيمة مساهمته في رأس المال أو حقوق الاقتراع تمكنه من السيطرة الفعلية عليه.



- ❑ **الفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 54 المؤرخ في 21 جانفي 2019:**
- يُحدّد المستفيد **الحقيقي** أو المستفيدون الحقيقيون من **الشخص المعنوي** وتُتخذ التدابير المعقولة للتحقق من هويتهم على النحو الآتي:
- ✓ أ- الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين يسكنون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة تُساوي أو تفوق 20% من رأس المال أو من **حقوق الاقتراع**،
- ✓ ب- في صورة عدم التأكد من هوية المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين أو عدم التوصل لتحديد هوية المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين بعد تطبيق **المعيار (أ)**، الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون رقابة أو **سيطرة بأيّة طريقة كانت واقعا أو قانونا على أجهزة التصرف أو الإدارة أو التسيير** أو على الجلسة العامة أو على سير عمل الشخص المعنوي،
- ✓ ج- في صورة عدم التوصل لمعرفة المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين وفق المعيارين (أ) و (ب)، يكون المستفيد **الحقيقي الشخص الطبيعي الذي يشغل خطة المسير الرئيسي**.



□ **الإسم الإجتماعي للشخص المعنوي:** الاسم الذي يتخذه الشخص المعنوي **للتعريف بنشاطه** ويقابل لدى الشخص الطبيعي **إسمه ولقبه**.

□ **الإسم التجاري:** الاسم الذي تستخدمه المؤسسة في ممارسة **نشاطها** لتمييزها عن غيرها من المؤسسات ويوقع به على معاملاتها ووثائقها.



□ الفصل 7 من القانون عدد 52 لسنة 2018 مؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات: **يسجل وجوبا بالسجل:**

✓1- كل شخص طبيعي تونسي أو أجنبي له **صفة التاجر على معنى المجلة التجارية** أو يمارس نشاطا حرفيا أو أي نشاط مهني آخر.

✓2 - الشركات التي لها **مقر بالجمهورية التونسية** وتتمتع **بالشخصية المعنوية**.

✓3 - الشركات التجارية الأجنبية والمنشآت الدائمة **والنيابات** التي تستغل **فرعا أو وكالة** بالبلاد التونسية.

✓4 - الشركات **غير المقيمة** المتواجدة بالتراب التونسي.

✓5- **الترتيبات القانونية** إذا كان أحد مسيريه أو الأمين مقيما أو **مقيما جبايا** بالبلاد التونسية.

❑ الفصل 7 من القانون عدد 52 لسنة 2018 مؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات: يسجل وجوبا بالسجل:

✓1- كل شخص طبيعي تونسي أو أجنبي له صفة التاجر على معنى المجلة التجارية أو يمارس نشاطا حرفيا أو أي نشاط مهني آخر.

✓2- الشركات التي لها مقر بالجمهورية التونسية وتتمتع بالشخصية المعنوية.

✓3- الشركات التجارية الأجنبية والمنشآت الدائمة والنيابات التي تستغل فرعا أو وكالة بالبلاد التونسية.

✓4- الشركات غير المقيمة المتواجدة بالتراب التونسي.

✓5- الترتيبات القانونية إذا كان أحد مسيريهما أو الأمين مقيما أو مقيما جبايا بالبلاد التونسية.

✓6- المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.

✓7- الجمعيات وشبكات الجمعيات على معنى التشريع المنظم للجمعيات.

✓8- الأشخاص المعنويون الذين تنص القوانين أو التراتيب الخاصة بهم على وجوب تسجيلهم.



❑ الفصل 9 من القانون عدد 52 لسنة 2018 مؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات: يجب أن يتضمن السجل:

✓ البيانات التي تحدد هوية أصحاب المؤسسات وأمناء الترتيبات القانونية والشركاء والمساهمين ومسيري الأشخاص المعنويين ومسيري الجمعيات ومراقبي الحسابات.

✓ ملف فردي يتكون من مطلب التسجيل، يتم عند الاقتضاء بالترسيمات اللاحقة.

❑ تجمع المعلومات والوثائق المدرجة بكل سجل في مركزية إعلامية مخصصة للغرض وتتمتع النسخة الالكترونية المستخرجة من السجل بحجية النسخة الورقية حسب التشريع الجاري به العمل.

❑ الفصل 10 من القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات: يجب أن يتضمن السجل كذلك:

✓ أ- بالنسبة **للأشخاص الطبيعيين** سواء كانوا شركاء.
أو المساهمين أو المستفيدين الحقيقيين **أو الشركاء الفعليين**
أو أعضاء الهياكل المسيرة للجمعية :

❖ الاسم واللقب، ❖ تاريخ ومكان الولادة، ❖ العنوان،

❖ عدد بطاقة الهوية وتاريخ ومكان تسليمها، ❖ الجنسية،

❖ الحالة الزوجية **ونظام الزواج عند الاقتضاء**. وفي صورة اختيار نظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين، لا تخضع البيانات المتعلقة بالقرين للإشهار.

❑ الفصل 10 من القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات: يجب أن يتضمن السجل كذلك:

✓ ب- بالنسبة للأشخاص المعنويين:

❖ الاسم الاجتماعي والاسم التجاري إن وُجد،

❖ نوع الشخص المعنوي والنظام القانوني الذي يخضع له،

❖ عنوان المقر الاجتماعي،

❖ مدة الشركة كيفما اقتضاه القانون الأساسي،

❖ تاريخ قفل حساب الموازنة السنوي بالنسبة للأشخاص المعنويين
الملزمين بإشهار حساباتهم وموازناتهم السنوية.

❑ وكل التوصيات المتعلقة بالعقل والرهن والتأمينات والإيجار المالي والامتيازات والقيود الاحتياطية المأذون بها والتشطيبات وكل تغيير لاحق بما في ذلك تغيير الحساب البنكي للمؤسسة وكل العقود والوثائق الواجب إيداعها حسب مقتضيات هذا القانون.



□ التنصيصات الواجبة بالسجل الوطني:

❖ الأحكام والقرارات الصادرة في مادة التسوية القضائية،

❖ الأحكام والقرارات الصادرة في مادة التفليس،

❖ الأحكام والقرارات القاضية بتصفية الشركات،

❖ عدم إيداع التصاريح الجبائية لمدة اثني عشر شهرا،

التصنيف

□ **الفصل 16:** يعتبر تسجيل الشخص الطبيعي بالسجل التجاري **قرينة بسيطة لثبوت صفة التاجر.**

□ **الفصل 32 :** يجب على الأشخاص **الطبيعيين الماسكين وجوبا لمحاسبة** طبقا للتشريع الجاري به العمل **والأشخاص المعنويين والترتيبات القانونية والجمعيات** أن يودعوا **القوائم المالية الواجب إعدادها طبقا للقوانين** والتراتب الجاري بها العمل وتقارير مراقبي الحسابات بالسجل في أجل أقصاه موفى الشهر السابع الموالي لختم السنة المحاسبية .

❑ الفصل 14 من القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات:

❖ التسجيل إجباري وشخصي ولا يمكن التسجيل أكثر من مرة في سجل واحد وكل مخالف يُعرض نفسه للعقوبات الجزائية والإدارية المنصوص عليها بهذا القانون.

❖ يعتمد المعرف الجبائي المسند من الإدارة المكلفة بالحماية كمعرف وحيد للمؤسسة طيلة وجودها.

❖ ولا يمكن تسجيل المؤسسة بالسجل الوطني للمؤسسات إلا بعد الحصول على معرف جبائي.

❑ الفصل 14 من القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات:

- ❖ التسجيل إجباري وشخصي ولا يمكن التسجيل أكثر من مرة في سجل واحد وكل مخالف يُعرض نفسه للعقوبات الجزائية والإدارية المنصوص عليها بهذا القانون.
- ❖ يعتمد المعرف الجبائي المسند من الإدارة المكلفة بالجباية كمعرف وحيد للمؤسسة طيلة وجودها.
- ❖ ولا يمكن تسجيل المؤسسة بالسجل الوطني للمؤسسات إلا بعد الحصول على معرف جبائي.

❖ يستعمل هذا المعرف وجوبا بين مؤسسات الدولة لتبادل المعطيات.

❖ لا يقبل التسجيل إذا كان النشاط ممنوعا قانونا أو لم يتم إرفاق مطلب التسجيل بقائمة المستفيدين الحقيقيين.

شهادة الحجز

□ التعريف: الفصل الأول من الأمر الحكومي عدد 53 لسنة 2019 المؤرخ في 21 جانفي 2019 المتعلق بضبط شروط وإجراءات شهادة حجز الشارة والتسمية الاجتماعية والاسم التجاري:

“تهدف شهادة حجز التسمية الاجتماعية أو الاسم التجاري أو الشارة إلى منع إسناد ذات التسمية الاجتماعية أو الاسم التجاري أو الشارة لأكثر من مؤسسة”

□ الآلية: تقوم الشهادة على **فحص في قاعدة بيانات** يمسكها المركز المحدث بموجب الأمر الحكومي عدد 52 لسنة 2019 المؤرخ في 21 جانفي 2019 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمركز الوطني لسجل المؤسسات (مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية EPNA)

الإجراءات

❖ شهادة الحجز تسلم وجوبا يوم تقديم المطلب،

❖ تنشئ لصاحبها حق الأولوية في التسمية الاجتماعية أو الاسم التجاري أو الشارة لمدة ستة أشهر قابلة للتديد مرة واحدة،

❖ تثبت أن التسمية الاجتماعية أو الاسم التجاري أو الشارة شاغر Disponible في تاريخ تسليمها بالرجوع إلى التسميات التجارية والأسماء التجارية والشارات المسجلة بالسجل الوطني للمؤسسات،

❖ وهي فاعلة أي مانعة لكل تسجيل لاحق لنفس الشارة أو التسميات التجارية أو الأسماء التجارية باسم شخص آخر مدة ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة إلى أن يتم طالبها إجراءات التسجيل بالسجل الوطني للمؤسسات وتصبح الشارة شاغرة بإنقضاء الأجل دونما تسجيل.



□ هل أن **منح** هذه الشهادة يعتبر **قراراً** على معنى أحكام الفصل 43 من القانون ؟ يسمح القانون للغير بالاعتراض عليه ؟

❖ الفصل 5 من الأمر عدد 53 ألزم المركز بنشر بصفة يومية قائمة في **التسميات المحجوزة**.

❖ يقوم الإشهار بالجريدة الرسمية للمركز **مقام الإشهار بالرائد الرسمي بالنسبة للعمليات التي أوجب القانون إشهارها** سواء لصحتها أو للاحتجاج بها على الغير بقطع النظر عن كل نص قانوني مخالف.

❖ **يعلم الطالب** حالا بالنتيجة التي آل إليها المطلب بأي وسيلة لها قيمة الوثيقة المكتوبة. وفي صورة رفض العملية المطلوبة **تعلل الإدارة قرارها**.



شهادة الحجز

❑ منح شهادة الحجز يمكن أن يمس **بحقوق الغير** :

✓ لكونه تعدّ على علامات تجارية،

✓ لكونه غير مميز (بتسمية الشيء باسمه)،

✓ لكونه تعدّي على حقوق تأليف،

❑ القانون لم يقر **إجراءات إعتراض** خاصة بهذه الحالة التي تفتقد:

✓ الإعلام المباشر للغير

✓ آجالاً خاصة وإجراءات محدّدة تمكن الغير من الإعتراض



شهادة الحجز

❑ منح شهادة الحجز يمكن أن يمس **بحقوق الغير**:

✓ لكونه تعدى على علامات تجارية،

✓ لكونه غير مميز بتسمية الشيء باسمه،

✓ لكونه تعدى على حقوق تأليف،

❑ القانون لم يقر **إجراءات إعتراض** خاصة بهذه الحالة التي تفتقد:

✓ الإعلام المباشر

✓ التعليل



❖ هل أن منح شهادة الحجز يعتبر قانونا قرارا قابلا
للإعتراض ؟

❑ **الإسم الإجتماعي** للشخص المعنوي **dénomination sociale art 91 C.S.C** بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

❖ تحمل الشركة إسمًا **إجتماعيًا** يمكن أن يحتوي على **إسم بعض الشركاء أو أحدهم**. ويجب أن يسبق الإسم الإجتماعي أو يتبع مباشرة بعبارة "ش.م.م."

❖ **ولا يمكن أن تتخذ الشركة نفس الاسم الاجتماعي لشركة سابقة أو مماثلة لها، أو إسمًا مشابهًا من شأنه أن يغالط الغير**. وفي هذه الحالة يمكن لكل من يهمه الأمر أن يلجأ إلى المحكمة المختصة قصد وضع حد لهذا التشابه مع الإحتفاظ بحقه في التعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك.

❖ **الشركة خفية الاسم:** وتعرف الشركة خفية الاسم **بتسمية إجتماعية** مسبقة أو ملحقة بشكل الشركة ومبلغ رأس مالها. **ويجب** أن تكون هذه التسمية **مختلفة عن كل تسمية لكل شركة سابقة الوجود** المعروف الإجتماعي **Raison sociale**

❖ **في شركات المفاوضة:** en nom collectif : الاسم الجماعي : **raison sociale (الفصل 54 م ش ت)** متكون من أسماء الشركات.

❖ **في شركات المحاصة:** Société en participation : تحمل **إسم الشريك الوكيل** وهي غير خاضعة للإشهار ولا للتسجيل بالسجل التجاري. الفصل 78 من م ش ت **إلا أن القانون لم يشر لهذا الإستثناء.**

التسميات المعنية بالحجز

❑ دعوى إلغاء التسمية المشابهة اللاحقة.

❖ قائمة على حرية التسمية

❖ دون ضوابط:

✓ التقادم

✓ المصلحة في القيام

✓ الحق في التسميات المشتركة

✓ les dénominations génériques



التداخل مع نظام العلامات التجارية

❑ **الفصل 3 من القانون عدد 36 المؤرخ في 17 أفريل 2001:** علامة الصنع أو التجارة أو الخدمات هي **شارة ظاهرة** تمكن من تمييز المنتجات التي يعرضها أو الخدمات التي يسديها شخص طبيعي أو شخص معنوي

ويمكن أن تتكون هذه الشارة خاصة من :

(أ) التسميات بمختلف أشكالها مثل : الكلمات ومجموع الكلمات والألقاب والأسماء الجغرافية والأسماء المستعارة والحروف والأرقام والرموز.

(ب) الشارات التصويرية مثل : الرسوم والنقوش البارزة والأشكال وخاصة تلك التي تتعلق بالمنتج أو بطريقة تقديمه أو التي تميز الخدمات وترتيب الألوان أو مزجها أو تفريق درجاتها.

❑ **الفصل 5 من القانون عدد 36 المؤرخ في 17 أفريل 2001 :** “
لا يمكن اعتماد شارة كعلامة إذا كانت تمثل تعديا على **حقوق سابقة**
وخاصة على:

... (ب) **تسمية أو اسم شركة** قد توقع خلطا في أذهان العموم.

(ج) **اسم تجاري أو لافتة مميزة** يكونان معروفين في كامل التراب التونسي
في حالة وجود احتمال وقوع خلط في أذهان العموم”...



❖ **الإسم التجاري أو أسماء الشركات تمثل أسبقيات Antériorités**
للعلامات التجارية تحول دون قبولها في السجل الوطني للعلامات
“الفصل 14 من الأمر الحكومي عدد 303 لسنة 2015 المؤرخ في 1
جوان 2015”.

❑ الفصل 5 من القانون عدد 36 المؤرخ في 17 أبريل 2001 : “ لا يمكن اعتماد شارة كعلامة إذا كانت تمثل تعديا على حقوق سابقة وخاصة على: ... (ب) تسمية أو اسم شركة قد توقع خلطا في أذهان العموم. (ج) اسم تجاري أو لافتة مميزة يكونان معروفين في كامل التراب التونسي في حالة وجود احتمال وقوع خلط في أذهان العموم...”



❖ الإسم التجاري أو أسماء الشركات تمثل أسبقيات **Antériorités** للعلامات التجارية تحول دون قبولها في السجل الوطني للعلامات “الفصل 14 من الأمر الحكومي عدد 303 لسنة 2015 المؤرخ في 1 جوان 2015”.

❖ لكن العلامات المسجلة هل يمكن إعتبارها أسبقيات بالنسبة لأسماء الشركات؟

❑ قاعدة بيانات المركز الوطني لسجل المؤسسات **غير مشبكة مع السجل الوطني للعلامات.**

❖ **الفصل 3 من قانون عدد 52 بتاريخ 29 أكتوبر 2018:**

يتم وجوبا في إطار تشبيك قواعد البيانات العمومية، التبادل الإلكتروني الحيني للمعلومات والبيانات والوثائق بين المركز الوطني لسجل المؤسسات **وجميع المؤسسات والهيكل العمومية المعنية ومنها :**

✓ الإدارة المكلفة بالجباية ✓ البنك المركزي التونسي ✓ اللجنة التونسية للتحليل المالية

✓ الإدارة العامة للديوانة ✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

✓ الهيئة التونسية للاستثمار ✓ وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

✓ الجماعات المحلية ✓ المعهد الوطني للإحصاء ✓ الإدارة المكلفة بالجمعيات

- ❑ إلا أن قاعدة بيانات المركز الوطني لسجل المؤسسات غير مشبكة مع السجل الوطني للعلامات بمقتضى القانون وبإقرار قاعدة أسبقيات.
- ❑ الحاجة لقانون خاص بالتشبيك
- ❖ الفصل 3 من قانون عدد 52 بتاريخ 29 أكتوبر 2018:

يتم وجوبا في إطار تشبيك قواعد البيانات العمومية، التبادل الإلكتروني الحيني للمعلومات والبيانات والوثائق بين المركز الوطني لسجل المؤسسات وجميع المؤسسات والهيكل العمومية المعنية ومنها :

✓ اللجنة التونسية للتحاليل المالية

✓ البنك المركزي التونسي

✓ الإدارة المكلفة بالجباية

✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

✓ الإدارة العامة للديوانة

✓ وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

✓ الهيئة التونسية للاستثمار

✓ الإدارة المكلفة بالجمعيات

✓ المعهد الوطني للإحصاء

✓ الجماعات المحلية

ويبرم المركز الوطني لسجل المؤسسات، في هذا الإطار، **الاتفاقات التي يراها ضرورية مع الهيكل والمؤسسات العمومية تحدد بمقتضاها البيانات والمعلومات الضرورية التي يجب تبادلها لضمان شفافية وحيثية قاعدة بياناته.**

□ تسجيل العلامة التجارية يمكن أن يكون موضوع:

❖ **اعتراض** (الفصل 4 من قانون العلامات)

❖ **دعوى إستحقاق** (الفصل 15 من قانون العلامات)

❖ **دعوى إبطال** (الفصل 31 من قانون العلامات)

❖ **دعوى التقليد** (الفصل 15 من قانون العلامات)

حقوق الغير في شهادة الحجز

❑ لم يرد بالقانون بيان لإجراءات حماية **حقوق الغير** المتضرر من منح شهادة الحجز على إمكانية الاعتراض طبقاً لإجراءات الاعتراض على الأذن على العرائض التي تبقى قابلة للجدل:

✓ لأن المشرع خص بها صاحب مطلب الترسيم،

✓ لأن الغير ليس طرفاً في عملية الترسيم،

✓ لأن الغير لا يتمتع بآجال خاصة تمكنه من العلم ثم من الاعتراض،

التصنيف

□ **الفصل 16:** يعتبر تسجيل الشخص الطبيعي بالسجل التجاري **قرينة بسيطة لثبوت صفة التاجر.**

□ **الفصل 32 :** يجب على الأشخاص **الطبيعيين الماسكين وجوبا لمحاسبة** طبقا للتشريع الجاري به العمل **والأشخاص المعنويين والترتيبات القانونية والجمعيات** أن يودعوا **القوائم المالية الواجب إعدادها طبقا للقوانين** والتراتب الجاري بها العمل وتقارير مراقبي الحسابات بالسجل في أجل أقصاه موفى الشهر السابع الموالي لختم السنة المحاسبية .



العقوبات

❑ **الفصل 51:** كل تسجيل أو تنقيح أو تشطيب أو إدراج بيانات أو إيداع الوثائق بما في ذلك القوائم المالية بعد الآجال القانونية يترتب عنه **دفع غرامة تأخير للمركز تحدد بنصف مبلغ المعلوم المستوجب عن العملية المعنية عن كل شهر تأخير أو جزء منه.**

❑ **الفصل 52 :** إذا لم يمثل المعني بالأمر يتولى المركز تعليق سجل المؤسسة وإحالة محضر المعاينة وما يفيد الإعلام إلى النيابة العمومية.

العقوبات

❑ **الفصل 51:** كل تسجيل أو تنقيح أو تشطيب أو إدراج بيانات أو إيداع الوثائق بما في ذلك القوائم المالية بعد الآجال القانونية يترتب عنه **دفع غرامة تأخير للمركز تحدد بنصف مبلغ المعلوم المستوجب عن العملية المعنية عن كل شهر تأخير أو جزء منه .**

❑ **الفصل 52 :** إذا لم يمثل المعني بالأمر يتولى المركز تعليق سجل المؤسسة وإحالة محضر المعاينة وما يفيد الإعلام إلى النيابة العمومية.

❑ **الفصل 53 :** يعاقب بخطية من ألف دينار إلى خمسة آلاف دينار كل شخص تقاعس عن إتمام إحدى العمليات المذكورة بالفقرة الأولى من الفصل 42 وبالفصل 51 وتقضي المحكمة في كل الأحوال بإلزام المحكوم عليه بإتمام العملية المطلوبة.

❑ وفي صورة العود تضاعف الخطية.

❑ غير أنه إذا تعلق العود بعدم التسجيل يعاقب الممتنع **بالسجن مدة عام وبخطية قدرها عشرة آلاف دينار.**

الدخول حيز التنفيذ

□ ثلاثة أشهر ابتداء من 6 فيفري 2018

□ **الفصل 63** : يجب على الأشخاص **المسجلين** طبق مقتضيات القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ماي 1995 والمنقح والمتمم بالقانون عدد 15 لسنة 2010 المؤرخ في 14 أفريل 2010 أن يقوموا **بتحيين** المعطيات والمعلومات الخاصة بهم طبق شروط وإجراءات هذا القانون **في أجل ستة أشهر من تركيز المركز الوطني** لسجل المؤسسات ومباشرته لمهامه وفي صورة **عدم القيام بذلك تطبق** عليهم أحكام الباب **السابع من هذا القانون**.

❑ كان من الأجدر أن يلحق **سجل المؤسسات** بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية لا أن يحدث له هيكل جديد.

✓ حتى توحيد قاعدة البيانات الخاصة بالشارات والتسميات الإجتماعية والتجارية،

✓ حتى توحيد إجراءات البحث في الأسبقيات ثم إجراءات الطعون بين الهيكلين،

❑ فصل المواصفات عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بمركز مستقل.

❑ تخصيص المهن الخاضعة لنظام خلاص **autoregulés** كالمحاماة
بإستثناء صريح:

✓ من التسجيل

✓ ومن الإيداعات (الفصل 32)



TOUMI & ASSOCIES
SOCIETE D'AVOCATS

شكرا على المتابعة



Imm Chakroun 2eme étage , Avenue habib Maazoun
3000 Sfax- Tunisie
Tel : 74 220 774 / 74 225 774 - Fax : 74 211 842

Site Web : www.toumi-avocats.com

Imm. Golden Tower Bloc A 3ème étage bureau n° A3.9
Centre Urbain Nord 1082 Tunis
Tél 70 033 048 Fax : 70 03 30 44